المقدمة

مرّت المجتمعات الانسانية عبر عصور تَكوّنِها بسلسلة من التطورات ، مستندة في ذلك إلى فاعلية حركة الفكر وإتجاهات شعوبها وعقائدها وأخلاقياتها وقيمها ، وقد وظّفت تلك المنظومات للإرتقاء بسلوكياتها وتحقيق التقدم في مسارها العملياتي ، بما في ذلك العيش بكرامة وأمن وضمان حقوق أفرادها بالشكل الأمثل ، محاولةً إسباغ نوع من الفضيلة الإنسانية ترسخهُ وتروج لهُ في مسار تحقيق وضمان المشاركة المجتمعية والسياسية ، إذ لا تخلو أي من المجتمعات الحديثة من التنوع والإختلاف ، اللذين عادة ما يكونا عاملاً للقوة أو للضعف والتفتيت ، فكان لزاماً وجود بُنى مؤسسية تحفظ خصوصيتها الثقافية والمدنية وتحقق أهدافها الإنسانية ، متجسداً ذلك بمؤسسات المجتمع المدني ، التي تعد أعلى مستويات التطور البشري والحضاري، فكل أمة لها ميزاتها وإختلافاتها الفريدة ، لأنها منبثقة من رحم المجتمعات وليست منسلخة عنها ، بل هي جزءٌ حي في أنسجتها تتطور وتكبر وتتسع مع تطورها ، وتتراجع وتتفكك بتراجعها.

ولما كان صنع القرار السياسي يعبر عن تلبية لحاجات ومعالجات لمواقف معينة متأزمة أحياناً كمخرجات يحتاجها كل من المجتمع والدولة في الوقت نفسه ، فإن تلك المنظومات التي أشرنا لها ستحتاج إلى قنوات تهيئة وتعبئة لإعادة إنتاجها بما يتلاءم مع اللحظة الزمنية المناسبة لإستثمار البيئة المحيطة بصانع القرار السياسي وتوظيف مدخلاتها ، وهذه القنوات تتمثل بالمجتمع المدني ومؤسساته ، وما تمارسه من دور حيوي يزداد تطوراً (فاعليةً وتأثيراً) ازاء السلطات الرسمية في النظام الديمقراطي ، ويتضاءل الأمر كلما إبتعدت السلطات عن مدار الديمقراطية في إدارة شؤون الأفراد والمجتمع .

فالديمقراطية أهم الضرورات الحية لوجود المجتمع المدني ، إذ توفر الضمانات الدستورية والكيفيات القانونية والسياقات التنظيمية والمؤسساتية له ، ولا تؤثر مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرارات السياسية الداخلية فقط ، بل الخارجية أيضاً ، وفقاً لعقائدها وقيمها ومصالحها الإقتصادية أو اجنداتها الخارجية ، لتسهم بدورها في إدارة الدولة ولكن بصورة غير رسمية ، وقد تجسد ذلك ضمن هياكل مؤسساتية وتنظيمية في المجتمع المدني الأميركي عبر تراتبية زمنية مضطردة ، فهو مجتمع يعبر عن تكوين طبقي وعرقي وقومي ضخم ومعقد ، وإنتمائي متعدد بحكم الهجرات ، ولأنه يجمع بين الأضداد وغير قابل للإنصهار، فإنه في حِلْ عن الصراع وداعم لقيام وحدة قومية تطلبت وجود المؤسسات الوسيطة، التي عبرت عن دور كبير وفاعل ، مؤكدةً تمثيل أهداف ومصالح وغايات أعضائها، وسعت لنقلها إلى عامة المجتمع وإلى صانعي القرار السياسي، لتعزيز وعيهم بمواطنتهم وتعريفهم حقوقهم ، وقد تحولت إلى جبهات للمدافعة عن أعضائها وعن المجتمع في حال حادت السلطة عن المسار المطلوب الذي يجب أن تكون فيه وفق ما يتجاوب ويلبي مصالحها الخاصة أو المصالح العامة .

وقد خلقت مؤسسات المجتمع المدني الأميركي بنى شاملة لها أهدافها العامة أو الحصرية بخصوصيتها والمتعلقة بجماعة ما أو فئة من فئات المجتمع الأميركي، سواء كانت مهنية أو دينية أو عرقية أو مصلحية بحتة أو ضاغطة أو أكاديمية وبحثية، لتكون حتميات منطقية تترجم حقيقة بلوغ ونضج إرهاصات المجتمع المدني الأميركي ، وتجربته المختلفة وبناءهُ التطوري الإستثنائي ، ولتكون بالنتيجة مؤسسات مؤثرة بإستمرارية في صنع القرار السياسي لاسيما الخارجي ، خاطيةً مرحلة جديدة لتعريف المجتمع المدني الأميركي بالشؤون الدولية ، مؤكدةً عدم إقتصار تأثيرها على القرار السياسي الداخلي فقط بل الخارجي أيضاً ، ومستندةً في ذلك إلى الأسس الحقوقية والقانونية التي رسخها كل من الدستور الأميركي والوثائق الرسمية لأجل شرعنة عملها وممارساتها.

وأدت مؤسسات المجتمع المدني الأميركي دوراً كبيراً في صناعة الرأي العام وتعبأته وتوليد قناعات وصور ذهنية قدر ما يحتاجه قرار الحرب على العراق بوصفه قراراً إستراتيجياً ، وبدعوى أنه جزء من الإستراتيجية القومية الأميركية تجاه الشرق الأوسط ، إذ وظفت الإدارة الأميركية كل إمكانياتها لإقناع الشعب الأميركي بصواب قرارها وضرورة شن الحرب لتحقيق أغراض إنسانية ، عبّأت مشاعر وتوجهات الرأي العام الأميركي فتحولت إلى إيمان راسخ بقداسة القرار ومشروعيته .

فالهاجس الأمني جزء مهم من مجموعة أجندات سعت الولايات المتحدة تطبيقها على العراق، لتحقيق غاياتها وموجباتها وتعديل مسار القوة لصالحها في المنطقة ، ولقد تأثرت مؤسسات المجتمع المدني وأثرت في قرار الإدارة الأميركية بالحرب على العراق ، وكان لهذه الأخرى مرجعياتها العقائدية وارتباطاتها الداخلية والخارجية تناغماً مع حقيقة التنوع والإختلاف والتناقض ، التي تعكسها رسيما تضارب المصالح ، وما تداعيات قرار الحرب إلا مخرجات لتلك التفاعلات والتأثيرات المتبادلة.

أولاً ـ أهمية الدراسة :

إن أي دراسة لبحثٍ ما في السياق الأكاديمي لابد وأن تبدأ بتحديد أهمية الموضوع التي تدعو الباحثين والدارسين وذوي الإختصاص للإهتمام والبحث والتقصي عن الحقائق ، وتكمن أهمية الموضوع قيد البحث من كون مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة تعدُ نموذجاً فريداً وإستثنائياً من نوعه لما تتمتع به من خصوصية لم تعتد على توليفتها أغلب مؤسسات المجتمعات المدنية الغربية العريقة ، فضلاً عن الطبيعة التكوينية للمجتمع الأميركي ، التي إنعكست في كيفيات تكوّن مؤسسات المجتمع المدني لتصبح ممثلاً حياً وصريحاً وأميناً للإختلافات العرقية وتنوعها وتعددها القومي والديني ، معبراً عن مصالحها بطريقتها الخاصة ومستنداً إلى طبيعة نفوذها ونشاطها وآلياتها المتنوعة والمتفاوتة في التأثير على صانعي القرار السياسي الخارجي ، بما يتوافق مع أهدافها وكينوناتها وحقيقة ولائها ، ودائرة تأثير نظمها العقائدية الفكرية والإقتصادية والسياسية .

فالولايات المتحدة دولة إستطاعت أن تستثمر عوامل وجودها في زمن قياسي جداً ، وأن توظّف النظرية الرأسمالية و(ميكانيزماتها) الليبرالية ، في إنجاح قيام دولة وخلق مجتمع فريد ، لما تتمتع به من قوة إقتصادية وعوامل مكانية وبشرية أفردتها كقوة سادت على نظيراتها في كل المجالات، ورسمت نمطاً خاصاً للسلوك السياسي الخارجي ، الذي أسس منذ بروزهِ لدور الزعامة الأميركية على العالم وبث القيم الأميركية بين دول العالم ، في ظل نهضة دراماتيكية تفاعلية من الأطر الفكرية والعقائدية.

وبالنظر لتأثيرات قرارات السياسة الخارجية في ظل مجتمع إنساني تسوده العلاقات الدولية بمستوييها التصارعي والتعاوني ، وأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير بالقرارات السياسية الخارجية لاسيما قرارات الحرب ، فقد تم التركيز ببشكل خاص على دور مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة والتأثير بالقرارات السياسية ، ومن ثمّ كيفية التعامل مع قرار الحرب على العراق ، الذي عدتهُ الإدارة الأميركية أحد المحفزات الإستراتيجية لإستمرارية بقائها وضرورة غزوه وتفكيك قوته للسيطرة على مفاتيح الطاقة ، ومن ثم التمهيد للسيطرة والتلاعب بموازين الشرق الأوسط ، ومناقضة بعض مؤسسات المجتمع المدني لأهدافها (الدعائية المعلنة) في ظل مساندة قرار الحرب ، أو دعم الحرب ومن ثم كيفية تعامل بعضها مع مخرجات الحرب ، وتغير الموقف منها بصوة مضطردة ، في ظل جدليات دعم الوحدة المجتمعية الأميركية وتعزيز هيبة الدولة .

ثانياً - إشكالية الدراسة :

يصبح البحث في مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة محل إفتراق وجدل في ضوء إعتقاد بعضهم أن هذه المؤسسات لا تؤثر فقط في صنع القرارات السياسية الداخلية ، بل والقرارات الخارجية منها ، بما في ذلك قرار الحرب ، إذ تؤدي هذه المؤسسات دوراً فاعلاً وضاغطاً على صانع القرار السياسي الخارجي ، فتسعى أحياناً إلى عرقلة صدور قرارٍ ما، أو دعم إستصداره ، وفقاً لمصالحها وقيمها وأجندتها وعقائدها لتسهم بدورها في إدارة الدولة ولكن بصورة غير رسمية ، في حين يعتقد البعض أن دور مؤسسات المجتمع المدني ولاسيما دورها في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة يكاد يكون معدوماً ويقتصر على السياسة الداخلية دون السياسة الخارجية .

وفي ضوء تضارب الآراء حول ماهية دور هذه المؤسسات وطبيعة تأثيرها ، يمكن صياغة إشكالية الدراسة وفق التساؤلات الآتية :

1 - على ماذا ينطوي المجتمع المدني؟ وما العوامل المساهمة والمؤثرة في تصنيف مؤسساته ؟ وما أنواعها من حيث التكوين والمجال ؟ .. ما السياسة الخارجية وما محدداتها ؟ مِمّ تتكون مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي ؟ وماهي الطبيعة التفاعلية بين تلك المؤسسات ؟

2 - ما طبيعة وفلسفة السياسة الخارجية الأميركية ؟ وماهي المؤسسات الرسمية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ؟ وكيف إستثمرت هذه المؤسسات توظيف عواملها الداخلية كمدعاةٍ للقوة ليس في الداخل فقط ، بل في محطيها الإقليمي والدولي من أجل تعضيد مسار السياسة الخارجية الأميركية ؟ وكيف مكنها ذلك من التكيف مع المحيط الخارجي والإستفادة من علاقة التأثير المتبادل بين المحددات الخارجية وتكييف البيئتين الإقليمية والدولية ؟

3 - ما طبيعة وجوهر مؤسسات المجتمع المدني الأميركي ؟ وماهي العوامل المؤثرة في تكوينها وتصنيفها ؟ ماهي الوسائل التي إعتمدتها في التأثير على صانع القرار السياسي الخارجي الأميركي ، وكيفيات توظيفها بين النجاح والإخفاق ؟

4 - ما المقدمات التي إستثمرتها الإدارة الأميركية في تشكيل الخريطة الذهنية لدى الرأي العام الأميركي لخوض الحرب ضد العراق ؟ وكيف أثرت في توجهات وردود أفعال مؤسسات المجتمع المدني على صعيد تشخيص النظام في التفكر الإستراتيجي الأميركي ، ومن ثم وَقْع أثر القرارات الأممية التي إتخذت ضد العراق في ظل ذلك ؟

5 - ما حقيقة الموجبات الإستراتيجية التي دفعت الولايات المتحدة لقرار الحرب على العراق عام 2003 ؟ وكيف إنعكست على دور وسلوكيات مؤسسات المجتمع المدني الأميركي ؟

6 - وما الخلفيات التي إنطلقت من خلالها في بناء مواقفها ؟ وماهي ردود أفعالها وتقييمها لتداعيات تلك الحرب ؟

ثالثاً ـ فرضية الدراسة :

إن السياسة الخارجية لأي دولة بِعَدِها مخرجات لابد لها من نظام مدخلات ، وقد سعت الدول المتقدمة لإيجاد وسائل متعددة ، يتم من خلالها دعم توجهات أفرادها ، للإسهام في إنضاج نظام مدخلاتها ، فأسست وأسهمت في ولادة مؤسسات المجتمع المدني لتكون الوعاء الذي يضم أكبر عدد من الأفراد ، وينظّم أعمالهم ويدعم توجهاتهم الفكرية والثقافية في كافة المجالات السياسة والإجتماعية والإقتصادية .

إن فرضية الدراسة تقوم على بحث وتحليل مدى فاعلية تلك المؤسسات في التأثير السلبي أو الإيجابي على مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأميركي ، لأنها لا تؤثر بالسياسة الداخلية للدولة فقط بل الخارجية أيضاً ، لاسيما مؤسسات المجتمع المدني الأميركي ، ودورها البارز الذي يضفي ويبث ويعكس آثاراً نوعية وديناميكية في دوائر مؤسسات السياسة الخارجية وفي تحديد مسارات تلك المؤسسات لغرض صناعة قرارات مدعومة داخلياً وخارجياً .

وتعد دراسة حالة الحرب على العراق عام 2003 فرضية قائمة على معرفة إتجاه السياسة الخارجية الأميركية، وأثر المقدمات الفكرية والإقتصادية والأمنية في تهيئة المدخلات لقرار الحرب وتدعيم الخريطة الذهنية للمواطن الأميركي وكيفية التعاطي مع تداعيات الحرب كتغذية عكسية لقرار الحرب، للتمكن من برهنة حقيقة التأثير الفعلي على السياسة الخارجية الأميركية أسوةً بالسياسة الداخلية .

رابعاً ـ هدف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحديد وإظهار أثر ودور مؤسسات المجتمع المدني وكيفية تفاعلها مع المؤسسات الرسمية المسؤولة عن صنع القرار السياسي لاسيما في ما يتعلّق بالقرار السياسي الخارجي، إذ إن الولايات المتحدة الأميركية خير نموذج لتنويعة وإختلاف تلك المؤسسات مجالاً وتكويناً ، وكيفية ممارسة تلك المؤسسات أدواراً متفاوتة المستويات ومؤثرة في صنع القرار السياسي الخارجي ، وتهدف الدراسة إلى البحث في آليات الدور المباشر أو غير المباشر للمؤسسات ، الذي دفع الولايات المتحدة لإتخاذ قرار الحرب على العراق عام 2003 ، وما حمله القرار من تبعات وتداعيات تفاعلت معها مؤسسات المجتمع المدني تقييماً وتقويماً.

خامساً ـ مناهج الدراسة :

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أي ظاهرة ، أو إشكالية معينة لاسيما في مجالات الدراسات الإنسانية تحديد الأداة المنهجية لتكون وسيلة للوصول إلى نتائجٍ منطقية بصددها ، لأن المنهج الطريقة التي توصل الباحث إلى حقيقةٍ ما ، ولما كانت تلك الدراسات ومنها الدراسات السياسية تنطوي على التنوع الواسع في مناهج البحث العلمي وأدوات التحليل ، بسبب طبيعة الدراسة وتنوع متغيرات الظاهرة موضوع البحث ، كون السياسة الخارجية بطبيعتها قضية معقدة ومتشعبة الجوانب والأبعاد ، لذلك فقد حرص الباحث في هذه الرسالة عدم التقيد بإتباع منهج محدد ، نتيجة تعقد الظاهرة السياسية وتشابك مكوناتها وإختلاف عناصرها ، الأمر الذي لا يسمح بمنهج واحد ليتناول حيثيات الظاهرة كلها ، وإنما عُهِدَ الإستفادة من مناهج عدة ، إعمالاً بإسلوب التكامل المنهجي ، الذي كثيراً ما يوصف بالشمول والقائم على إستعمال مناهج علمية عدة ، يختص كل واحدٍ منها بدراسة الجزء الذي يتواءم مع مضمونه .

إذ حرصنا على إستعمال (**المنهج التأريخي**) لما يتطلبه من متابعة وتحليل للأحداث والوقائع السياسية ، وبما يسمح لخلق تصور معين لشكلٍ ما ، له صلة بالمتغيرات والأحداث التي تحكم إطار الظاهرة السياسية ، وإن فهم الماضي بأحداثه المختلفة والمضطردة سوف يساعد في الإجابة عن الكثير من الإستفهامات حول موضوع الدراسة ، لذا قد إعتمدنا هذا المنهج في مفاصل عدة من الرسالة، فالحاجة إلى التحليل المستمر تدعونا إلى إستعمال (**المنهج الوصفي**) الذي لا يمكن الإستغناء عنه عند دراسة السياسة الخارجية ، والذي يقوم على مبدأ الإرتباط والتكامل في جملة من العوامل المؤثرة في البيئة الداخلية والخارجية وفي دوافع ومواقف الدول وإتجاهات صانع القرار .

وإعتمدنا (**منهج التحليل النظمي**) الذي يتأسس على إدراك مفاده أن كل ظاهرة تعبر عن نظام تحليل وتفاعل ، يقترن بمدخلات أو مسببات تدفع به إلى الحركة ، وتقترن بعمليات تحدد مضمونه في إطار عملية تحويلية وتفاعلية ، ومن ثمّ مخرجات كمحصلة تشير إلى مديات النجاح والفشل في تحقيق الأهداف المتوخاة ، ونظراً لإختلاف طبيعة وتكوين مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار

السياسي الخارجي في النظم السياسية الديمقراطية ، وتباين الأولويات والأدوار وإختلاف العقائد ، فقد إرتأيننا إستعمال **(المنهج المقارن)** لفهم وتفسير التباين والتنوع بين تلك المؤسسات ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي الأميركي ، لاسيما تباين وإختلاف طبيعة الموقف من الحرب على العراق بين مؤسسات مساهمة في صنع القرار أو داعمة وأخرى رافضة ، وبما أن الأولويات والرؤى والعقائد والأفكار والمصالح التي تحكم صنع القرار السياسي الخارجي والسمات الشخصية لصانع القرار ، فضلاً عن جدلية العلاقة بين المصلحة الوطنية والبيئة الخارجية (الاقليمية أو الدولية) وتنوع الإستراتيجيات في كافة المجالات ، فإننا سنلجأ لتوظيف **(المنهج السلوكي)** ، الذي من خلاله تتاح لنا إمكانية دراسة سلوك وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي وأهداف السياسة الخارجية وآليات التأثير المتبادل بين النظام السياسي والبيئة المحيطة التي تحددها مهارة التوظيف بين التكيف والتكييف .

وبالنظر إلى أن جميع العمليات والمداخلات التي تجري ضمن مسرح التفاعلات الداخلية والخارجية ، تحتاج إلى أبنية ومؤسسات قادرة على تحويل المناهج والأطاريح الفكرية إلى إجراءات عملية محدودة الصيغ والأطر ، لذلك يتطلب البحث إعتماد **(المنهج التفكيكي)** (*) القائم على تفكيك الأفكار والبُنى الفكرية والعقائدية ، للوصول إلى حقيقة مضمونها ، وتبيان زيفها من حقيقتها ، من أجل تحليل وتفكيك الأسس التي قامت عليها تلك الأبنية ، وتحديد ماهية الأطر وطبيعة المناهج ، والطروحات الفكرية، ومدى فاعليتها في إيجاد الصيغ الكفيلة بإتخاذ الإجراءات العملية وفي صناعة القرارات الإستراتيجية .

سادساً ـ هيكلية الدراسة :

في ضوء الإشكالية التي تنطلق منها الرسالة والفرضية العلمية التي نريد البرهنة عليها ، أصبح لزاماً أن نعمد إلى صياغة هيكل الرسالة ، بالشكل الذي يساعد على تنظيم البحث وتنسيقه بغية الوصول إلى النتائج العلمية المرجوة ، وقد تطلب تقسيم الدراسة على فصل تمهيدي كإطار مفاهيمي ، وثلاثة فصول تتمحور حولها الدراسة ،فضلاً عن المقدمة والخاتمة والإستنتاجات وكما مبين في الآتي: إذ يتناول **الفصل التمهيدي** الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة الخارجية ، ويشتمل على مبحثين : فالمبحث الأول يبحث في ماهية المجتمع المدني وتصنيفاته وتنويعته ، ويتناول المبحث الثاني ماهية السياسة الخارجية ومحدداتها ومؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي.

(*) **المنهج التفكيكي :** تعبر التفكيكية عن حركة ما بعد حداثية تحاول أن تهز الأسس الميتافيزقية والإفتراضية المطلقة للفلسفة والحضارة الإنسانيتين وترسيخ (اللايقين الإختياري) في التعامل مع المفاهيم والوقائع من أجل كسب معرفة وبحث أكثر، وتعود فكرة وفلسفة هذا المنهج إلى الفيلسوف الفرنسي "جاك دريدا" ، يراد منه دراسة وتحليل الظاهرة الإجتماعية وتفكيك جميع أطرها وبناها بعيداً عن الميتافيزيقيا والإفتراض ، بل التعامل من خلال الواقع ومن أجل الفهم الحقيقي لمكانة الفرد والمجتمع في العالم ، والإبتعاد عن النمطية في تفسير الظواهر وتحليل جوانبها الأخلاقية والسياسية والإجتماعية ، فهو منهج شامل يحاول إعادة قراءة وتحليل نقديين شاملين للوصول إلى النتائج والأسباب الحقيقية ، ففي حقيقته الدلالية العميقة يهدف إلى تفكيك الخطابات والنظم الفكرية والظواهر الإجتماعية وإعادة النظر إليها وفقاً لعناصرها التي تحتويها ، ومن ثمَّ الإستغراق في تحليلها لكشف مواطن الإشكاليات الأساسية المخفية داخلها ، أي إنه يستلزم الإلتفاف إلى الداخل غير المرئي للظاهرة والإنفصال عن مضمونها العام إلى الخاص وصولاً للإلتحام مع غير المرئي لأثرها الحقيقي .

وسيشتمل **الفصل الأول** : على المؤسسات السياسية الخارجية الرسمية الأميركية وديناميكية إستثمار العوامل الداخلية والخارجية ، التي ميّزت الولايات المتحدة عن غيرها من الدول ، ويتضمن ثلاثة مباحث : فالمبحث الأول يبحث في ماهية السياسة الخارجية الأميركية بما تنطوي عليه من تعريف وأهداف وخصائص وتوجهات متخذةً مساراً واحداً ومطوراً لأدواتها بإستمرار ، وكذلك المؤسسات الرسمية وديناميكية التفاعل فيما بينها في صنع القرار السياسي الخارجي ، أما المبحث الثاني فيتناول توظيف العوامل الداخلية في مسارات السياسة الخارجية الأميركية ، مما يتطلب تحليل دراسة تلك العوامل ومن ثمّ كيفية توظيفها ، والمبحث الثالث سيُعنى بتكييف السياسة الخارجية الأميركية للبيئة الخارجية وكيفية تعاملها مع النسقين الإقليمي والدولي وتفاعلاتهما تأثراً وتأثيراً .

أما **الفصل الثاني** : فسيتطرق إلى مؤسسات المجتمع المدني ومدى فاعليتها في السياسة الخارجية الأميركية ، ويشتمل على ثلاثة مباحث : يتناول الأول ماهية وطبيعة مؤسسات المجتمع المدني الأميركي والعوامل المؤثرة في تكوينها وتنويعتها ، أما المبحث الثاني فسوف يُعنى بتحليل وسائل تأثير مؤسسات المجتمع المدني الأميركي في صنع القرار السياسي الخارجي ، والمبحث الثالث سيعبر عن عملية تفاعلية معقدة من حيث توظيف مؤسسات المجتمع المدني في نظام المدخلات لمؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأميركي ، للتمكّن من معرفة مسبباته وآلياته وتبرير حدود نشاطها وتأثيرها المرتبطة طردياً بنتيجة مخرجات صانع القرار .

وسيختص **الفصل الثالث** : بدراسة الحالة ، إذ يُعنى بدور مؤسسات المجتمع المدني الأميركي في صناعة قرار الحرب على العراق عام (2003) متضمناً ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول سيبحث أثر المقدمات في إتجاهات المجتمع المدني الأميركي من الحرب على العراق عام (2003) ، وكيف تمكّنت الإدارة الأميركية من صياغة الخريطة الذهنية للرأي العام الأميركي ومؤسسات المجتمع المدني كخطوط أولية تصورية عن طبيعة النظام العراقي ، وتحليل أثر إنعكاس القرارات الأممية المتخذة ضد العراق على مؤسسات المجتمع المدني الأميركي ، أما المبحث الثاني فسيُعنى بموجبات قرار الحرب على العراق عام 2003 الفكرية والإقتصادية والأمنية المترسخة في التفكير الأميركي وأثرها على مؤسسات المجتمع المدني الأميركي ، والمبحث الثالث سيستعرض تباعاً مستويات دعم مؤسسات المجتمع المدني الأميركي للحرب على العراق بشكل متفاوت ، بين دعم للقرار ودعم للحرب ، وبين تغير إتجاهات هذه المؤسسات عند تقييم تداعيات الحرب على العراق ..... وقد خلصت الرسالة بجزئها الأخير إلى خاتمة وجملة من الإستنتاجات .

سابعاً ـ الدراسات السابقة :

من خلال عملية البحث تبين لنا بأن هنالك ندرة في البحوث التي تناولت ظاهرة دراستنا على المستويين العربي والأجنبي ، وأغلب الدراسات لم تتناول إلا جزئيات من تلك الظاهرة ، لاسيما حصر بعضها لدور مؤسسات المجتمع المدني على السياسة الداخلية ، ومن تلك الدراسات :

1- نصر محمد علي ، جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية . ط1. (بابل : المركز الثقافي للطباعة والنشر . 2014) .

تناول الدكتور (نصر محمد علي) في كتابه الموسوم المذكور آنفاً تأثيرات جماعات الضغط والمصالح في كافة مفاصل السياسة العامة الأميركية بما في ذلك السياسة الخارجية ، وقد ركز على تصنيفاتها ودورها وطبيعة فاعليتها في أدائها التأثيري على السياسة العامة الأميركية ، والعوامل المؤثرة فيها ، فضلاً عن علاقات التأثير المتبادل مع القوى الرسمية وغير الرسمية.

وقد ركز على السياسات الداخلية أكثر من السياسة الخارجية ، وكان هنالك بعض التعميم في التعامل مع تصنيف وفاعلية جماعات الضغط والمصالح ، في حين تناولنا في بحثنا خصوصيات تلك المؤسسات أو الجماعات بشكل أعمق وفككنا مرجعياتها لفهم العقائد التي تنطلق من خلالها ، فقد تعاملنا مع جماعات المصالح وجماعات الضغط والأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات أخرى على انها جزءً من مؤسسات المجتمع المدني ، وهي مؤسسات مسجلة في سجلات الدولة ولها تنظيماتها المعروفة ، ولا يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على السياسة الداخلية ، إذ انها تسهم بشكل مؤثر في القرار السياسي الخارجي ، لاسيما قرار الحرب .

2- داود مراد حسين الداودي ، المشاركة السياسية وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية . ط1 . (السليمانية : منشورات ماركيربت . 2013) .

تناول الدكتور (داود مراد) المشاركة السياسية للمؤسسات الرسمية الأميركية وكذلك مشاركة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في الشؤون الخارجية بوصف هذين الأخيرين كمتغيرات فاعلة في صنع السياسة الخارجية الأميركية ، مؤكداً على دور الرأي العام وكيفيات تشكيله ازاء التعامل مع الشؤون الخارجية الأميركية ، وطبيعة العوامل المؤثرة في مشاركة المجتمع الأميركي برسم السياسة الخارجية ، وكيفية خلق المزاج العام والتعامل معه ، كما تناول الأزمات التي يتعرّض لها المجتمع والنظام السياسي الأميركي ، وتأثير ذلك على تكييف الأطر الدستورية والسياسية على السياسة الخارجية الأميركية .

رغم تأكيد الكتاب على أهمية المشاركة السياسية إلا أنه إختصر الدور على فئات معينة من مؤسسات المجتمع المدني الأميركي ، وركز على التعميم ، دون إعطاء المساحة الكافية لبيان دور تلك المؤسسات في صنع القرار السياسي الخارجي ، في الوقت الذي نؤكد فيه من خلال بحثنا على أهمية التنوع والعوامل المؤثرة في تصنيف تلك المؤسسات التي شكلت بالنتيجة وميزت نوعية أهدافها ، التي إنعكست في دورها بالمشاركة السياسية لصنع القرار السياسي الخارجي ، دون حصر تلك العلائق والتفاعلات بين نوع واحد من المؤسسات وبين الرأي العام .